مجلة الشهاب • المجلد: 12، العدد: 03 (2026م) • ص ص 217 – 230
(ISSN: 2477-9954, EISSN: 2602-5485)
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/391

الإحصاء العددي عند نقّاد الحديث وأثره في خدمة السنة النبوية: دراسة استقرائية تطبيقية

Numerical Statistics among Hadith Critics and Its Role in Serving the Prophetic Sunnah
An Inductive and Applied Study

عبد الرحمان صحراوي*
جامعة الملك خالد (المملكة العربية السعودية)
abderrahmane199426@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026-05-22	تاريخ القبول: 2026-09-18	تاريخ النشر: 2026-11-15

****

ملخص:
يتناول هذا البحث ظاهرةً منهجيةً نفيسةً سلكها نقّاد الحديث المتقدِّمون في خدمة السنة النبوية، وهي الإحصاء العددي بوصفه أداةً نقديةً للأسانيد والرواة والمتون. وتدور إشكاليته حول السؤال الرئيس: هل أفاد المحدِّثون من المنهج الإحصائي في خدمة السنة قبل أن يُعرف الإحصاء علمًا مستقلًّا؟ وما تطبيقاته عندهم؟ وما أثره في الحكم على الحديث؟ سلك الباحث المنهج الاستقرائي التحليلي مع الموازنة، فاستقرأ نصوص الأئمة في مظانّها، واستخرج منها تطبيقات الإحصاء العددي في نقد الإسناد والمتن، ثم حلَّلها ووازن بينها. وقد خلصت الدراسة إلى أن للمنهج الإحصائي حضورًا واضحًا عند ابن المديني وأحمد ويحيى ووكيع وعبد الرحمن بن مهدي وأبي حاتم والدارقطني وغيرهم، وأنه أثمر أحكامًا كليّةً على أبوابٍ بتمامها بأنه لا يصح فيها شيء، وأنه يخدم اليوم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في علوم السنة، وأنه أصلٌ معتبَر في النقد الحديثي يستحقّ الإفراد بالدراسة.

الكلمات المفتاحية: الإحصاء العددي؛ نقّاد الحديث؛ علم العلل؛ مدار الإسناد؛ التفرُّد؛ الجرح والتعديل.

Abstract:
This study examines numerical statistics, a valuable practice of the early hadith critics in serving the Prophetic Sunnah, as a critical tool applied to isnāds, narrators and matns. It asks whether they used a statistical method before statistics became an independent science, what its applications were, and how it affected the grading of hadith. Using an inductive-analytical and comparative method, the researcher surveyed the statements of the leading critics in their original sources, extracted their applications of numerical statistics in isnād and matn

* المؤلف المراسل.

criticism, then analysed and compared them. The study concludes that this method is clearly present in the work of Ibn al-Madīnī, Aḥmad, Yaḥyā, Wakīʿ, Ibn Mahdī, Abū Ḥātim and al-Dāraquṭnī; that it yielded comprehensive verdicts that nothing authentic is reported in entire chapters; that it can serve artificial-intelligence applications in hadith studies; and that it is an established principle of hadith criticism worthy of independent study.

Keywords: Numerical statistics; hadith critics; science of hidden defects (ʿilal); pivot of the isnād (madār); singularity (tafarrud); narrator criticism (al-jarḥ wa-l-taʿdīl).

1. مقدمة

الحمد لله الذي حفظ هذا الدين بأسانيدَ متَّصلةٍ إلى نبيِّه الأمين، والصلاة والسلام على رسوله المختار، وعلى آله وصحبه الأطهار، وبعد:

فإنّ علم الحديث من أشرف العلوم وأنفعها، وقد سلك أئمته من النقّاد المتقدِّمين مناهج دقيقةً في النقد والتمحيص، يكشفها التتبُّع المستقرئ لنصوصهم. ومن أبدع هذه المناهج وأقلِّها دراسةً: المنهج الإحصائي العددي، الذي وظَّفه الأئمة في نقد الإسناد والرواة والمتون؛ فقد كان النقّاد يَعُدُّون أحاديث الراوي، ويُحصون أخطاءه وإصاباته، ويَرصدون عدد المرويات في الباب الواحد، ويُقارنون بين أعداد الرواة المتفقين والمختلفين، فيَستفيدون من ذلك في الحكم والترجيح.

ولم يكن هذا الصنيع نادرًا ولا مقصورًا على نقّاد دون آخرين، بل كان منهجًا متَّبعًا عند كبار النقّاد كشُعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطّان، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبي حاتم الرازي، والبخاري ومسلم، والترمذي والدارقطني، وغيرهم. وقد جاء في كتب التراجم والعلل والرجال نصوصٌ كثيرةٌ تتضمَّن إحصاءاتٍ دقيقة، يَكشفها التتبُّع، وتَحتاج إلى التحرير والتأصيل.

1.1. إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث في السؤال الرئيس: هل أفاد المحدِّثون من المنهج الإحصائي العددي في خدمة السنة قبل أن يُعرف الإحصاء علمًا مستقلًّا في العصور المتأخرة؟ وما أبرز تطبيقاته عندهم في نقد الأسانيد والرواة والمتون؟ وما أثره في تحرير الحكم على الحديث، وفي خدمة الباحث المعاصر؟

2.1. فرضيات البحث:

ينطلق البحث من ثلاث فرضيات: الأولى: أن النقّاد المتقدِّمين أفادوا من المنهج الإحصائي إفادةً واسعةً قبل أن يُعرف الإحصاء علمًا مستقلًّا. والثانية: أن المنهج الإحصائي شَمِلَ نقد الأسانيد ونقد الرواة ونقد المتون. والثالثة: أن الإحصاء العددي عند المحدِّثين أصلٌ يُمكن استثماره في الدراسات الحديثية المعاصرة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في خدمة السنة.

3.1. أهمية البحث وأهدافه:

تتجلَّى أهمية البحث في الكشف عن أصلٍ نقديٍّ نفيسٍ نادر الإفراد بالدراسة، وفي تأصيل استثماره في الدراسات الحديثية الرقمية المعاصرة. ويهدف البحث إلى: تحرير مفهوم الإحصاء العددي عند المحدِّثين،

واستقراء تطبيقاته في نقد الإسناد والرواة والمتون، وبيان أثره في الحكم على الحديث، واقتراح سبل الإفادة منه في عصر التقنية والذكاء الاصطناعي.

4.1. الدراسات السابقة:

بعد البحث في حدود اطلاع الباحث، لم يُوقَف على دراسةٍ موضوعيّةٍ مستقلّةٍ تجمع شتات هذا المنهج عند نقّاد الحديث، وغاية ما وُجد إشاراتٌ متفرقة في كتب علوم الحديث المعاصرة، أو بحوث متخصصة في رواةٍ بأعيانهم. ويتميَّز هذا البحث بأنه يُفرد المنهج الإحصائي بدراسة جامعة، ويربطه بالتطبيقات الرقمية المعاصرة.

5.1. منهج البحث:

اعتمد الباحث المنهج الاستقرائي التحليلي مع الموازنة؛ فاستقرأ نصوص الأئمة في مظانّها من كتب التراجم والعلل والرجال، واستخرج منها تطبيقات المنهج الإحصائي، ثم حلَّلها تحليلًا منهجيًّا، ووازن بين المواضع المتشابهة.

2. مفهوم الإحصاء العددي عند المحدِّثين

1.2. التعريف اللغوي والاصطلاحي:

الإحصاء في اللغة: قال ابن منظور: «الإِحْصَاءُ: العَدُّ والحِفْظُ. وأَحْصَى الشيءَ: أَحاطَ به. وفي التنزيل: ﴿وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾؛ أَي أَحاط عِلْمُه سبحانه باستيفاء عَدَدِ كل شيء»[1]. وقال في مادة (عدد): «العَدُّ: إِحْصاءُ الشيءِ، عَدَّه يَعُدُّه عَدًّا وتَعْدادًا وعَدَّةً وعَدَّدَه»[2].

فظهر أن الإحصاء في اللغة لفظ يدلّ على معاني العدّ والحفظ والإحاطة بالشيء. وأمَّا في الاصطلاح المعاصر فهو: علمٌ يُعنى بجمع البيانات العددية وتنظيمها وتحليلها واستخراج الدلالات منها.

وأمَّا الإحصاء العددي عند المحدِّثين فيُمكن تعريفه بأنه: استعمال النقّاد للأرقام والعدّ في وصف الأسانيد وعدِّ المرويات، وضبط أخطاء الرواة وإصاباتهم، وتحديد التفرُّدات والمتابعات، وغير ذلك من تطبيقات النقد الحديثي. وهو سلوكٌ منهجيٌّ قام به أئمة الفنّ منذ زمن الصحابة والتابعين، وبلغ ذروته في عصور النقّاد كابن المديني وأحمد ويحيى وأبي حاتم.

2.2. نشأته عند المحدِّثين:

بدأت بُذور المنهج الإحصائي في عصر الصحابة والتابعين، فجاء عن الزهري[3] (ت 124هـ) عباراتٌ تتضمَّن إحصاءً للروايات والرواة. ثم نضج المنهج عند الأئمة النقّاد كشُعبة بن الحجاج[4]، ويحيى بن

(1) ابن منظور، لسان العرب، ج14، ص184، مادة (حصي).

(2) ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص281، مادة (عدد).

(3) الزهري: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب القرشي (50-124هـ)، الإمام الحافظ، أوّل من دوَّن الحديث. ينظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج1، ص108.

(4) شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي الأزدي (82-160هـ)، أبو بسطام البصري، أمير المؤمنين في الحديث. ينظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج1، ص193.

سعيد القطّان[1]، وعلي بن المديني[2]، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين[3]، وأبي حاتم الرازي[4]، حتى صار جزءًا أصيلًا من منهج النقد الحديثي.

3.2. أنواع الإحصاء العددي عند المحدِّثين:

يمكن تصنيف تطبيقات الإحصاء العددي عند المحدِّثين إلى ستة أنواع رئيسة: الأول: إحصاء الأسانيد ومداراتها. الثاني: إحصاء التفرُّد والمتابعة. الثالث: إحصاء إصابة الراوي وخطئه. الرابع: إحصاء مرويات الصحابة والرواة. الخامس: إحصاء الزوائد والأبدال. السادس: إحصاء طبقات الرواة المختلِطين والمدلِّسين والموضوعات. وسيأتي تفصيل هذه الأنواع في العناوين التالية.

3. تطبيقات الإحصاء العددي في نقد الإسناد

1.3. إحصاء مدار الأسانيد:

من أبدع تطبيقات الإحصاء العددي عند النقّاد: تحديدهم لمدار الأسانيد[5]، وهو الراوي الذي تجتمع عنده طُرُق الحديث. ومن أشهر النصوص في ذلك ما رواه المزّي في تهذيب الكمال عن الإمام علي بن المديني.

قال الإمام علي بن المديني (رحمه الله): «نَظَرْتُ فَإِذَا الإِسْنَادُ يَدُورُ عَلَى سِتَّةٍ»، فذكرهم، ثم قال: «ثُمَّ صَارَ عِلْمُ هَؤُلَاءِ إِلَى أَصْحَابِ الأَصْنَافِ مِمَّنْ صَنَّفَ الْعِلْمَ، مِنْهُمْ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ[6]...»[7].

ويُلاحظ في هذا النص استعمال علي بن المديني للإحصاء العددي على وجهين: الأول: تحديد عدد الرواة الذين يدور عليهم الإسناد (ستة). الثاني: تحديد طبقتهم (بعد التابعين). ودلالة هذا الإحصاء عظيمة، فهو يكشف بنية السنّة كلَّها في طبقةٍ معينة، ويبيّن الرواة الذين لا غنى عنهم في صناعة الإسناد.

---

(1) يحيى بن سعيد القطّان، أبو سعيد البصري التميمي (120-198هـ)، إمام نقّاد الرجال في عصره. ينظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج1، ص298.

(2) علي بن عبد الله بن جعفر السعدي المديني، أبو الحسن (161-234هـ)، إمام النقد في عصره، شيخ البخاري. ينظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج2، ص428.

(3) يحيى بن معين بن عون الغطفاني، أبو زكريا (158-233هـ)، إمام الجرح والتعديل في عصره. ينظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج2، ص429.

(4) أبو حاتم الرازي: محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي (195-277هـ)، الإمام الحافظ الناقد. ينظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج2، ص567.

(5) مدار الإسناد: الراوي الذي تجتمع عنده طرق الحديث، يقال: «مدار هذا الحديث على فلان»، أي أن الأسانيد كلَّها تلتقي عنده وترجع إليه.

(6) ابن جريج: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج (80-150هـ)، مفتي مكة في عصره، من أوائل المصنِّفين في الحديث. ينظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج1، ص169.

(7) المزي، تهذيب الكمال، ج18، ص347؛ وأصله عند الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج16، ص176.

2.3. إحصاء التفرُّد والمتابعة:

أفاد المحدِّثون من الإحصاء العددي في الكشف عن التفرُّد[1] والمتابعة، فيقولون في الراوي الذي انفرد بحديث: «تَفَرَّدَ بِهِ فُلَانٌ»، أو «لَمْ يَرْوِهِ عَنْ فُلَانٍ إِلَّا فُلَانٌ». وقد يَعُدُّون عدد المتابعين، فيقولون: «تَابَعَهُ ثَلَاثَةٌ» أو «رَوَاهُ عَنْهُ خَمْسَةٌ». وهذا من أهمّ أوجه الإحصاء العددي عندهم.

ومن الأمثلة التطبيقية الواضحة لهذا الإحصاء: حديث عمر بن الخطاب (ﷺ) مرفوعًا: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَا نَوَى»؛ فمع جلالة قدره، حتى قال عبد الرحمن بن مهدي: ينبغي أن يُوضع هذا الحديث في كل باب، فإن النقّاد لمّا استقرؤوا طرقه وأحصوها وجدوه فردًا؛ قال الترمذي عقب إخراجه: «وَقَدْ رَوَى مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الأَئِمَّةِ هَذَا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وَلَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ»[2].

فمدار الحديث على يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص، عن عمر، لا يثبت من غير هذا الوجه، ثم انتشر عن يحيى انتشارًا واسعًا. وأثر الإحصاء هنا ظاهر من جهتين: أولاهما: ضبط نوع التفرُّد وتعيين محلِّه من الإسناد طبقةً طبقة. والثانية: بيان أن التفرُّد وحده لا يوجب ردَّ الحديث؛ إذ المتفرِّدون هنا أئمة حفّاظ احتمل النقّاد تفرُّدهم؛ فبالإحصاء يُعرَف التفرُّد، وبالنظر في حال المتفرِّد وقرائن روايته يُحكَم للحديث أو عليه.

3.3. إحصاء إصابة الراوي وخطئه:

سلك النقّاد منهجًا تجريبيًّا في نقد الراوي، فكانوا يعرضون عليه أحاديث، ويُحصون عدد ما أصاب فيه وما أخطأ فيه. وقد اشتهر عن يحيى بن سعيد القطّان (ت 198هـ)، ويحيى بن معين (ت 233هـ)، وأبي حاتم الرازي (ت 277هـ)، والدارقطني[3] (ت 385هـ)، وغيرهم قولُهم في بعض الرواة: «عُرِضَ عَلَيْهِ حَدِيثُهُ فَأَصَابَ فِي كَذَا وَأَخْطَأَ فِي كَذَا».

ومن أبرز التطبيقات: قول إبراهيم بن سعيد الجوهري[4] في أبي داود الطيالسي[5]، فيما نقله المزّي في تهذيب الكمال: «أَخْطَأَ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فِي أَلْفِ حَدِيثٍ»[6].

---

(1) التفرُّد عند المحدِّثين: أن ينفرد راوٍ بحديث عن شيخه دون سائر تلاميذه، وهو نوعان: تفرُّد مطلق وتفرُّد نسبي. وقد عدّه أئمة الحديث من قرائن الإعلال إذا لم يحتمله الراوي.

(2) الترمذي، الجامع الكبير، ج3، ص457، رقم (1742)، وفيه قول عبد الرحمن بن مهدي المذكور.

(3) الدارقطني: علي بن عمر بن أحمد البغدادي، أبو الحسن (306-385هـ)، إمام عصره في الحديث والعلل. ينظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج3، ص991.

(4) إبراهيم بن سعيد الجوهري، أبو إسحاق البغدادي (نحو 175-247هـ)، حافظ ثقة، من أصحاب الإمام أحمد. ينظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج2، ص518.

(5) أبو داود الطيالسي: سليمان بن داود بن الجارود الفارسي البصري (133-204هـ)، إمام حافظ، صاحب المسند المشهور. ينظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج1، ص351.

(6) المزي، تهذيب الكمال، ج11، ص407.

وقد علَّق الإمام الذهبي على هذا الإحصاء في سير أعلام النبلاء بقوله: «هَذَا قَالَهُ إِبْرَاهِيمُ عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ، وَلَوْ أَخْطَأَ فِي سُبُعِ هَذَا لَضَعَّفُوهُ»[1]. ففي هذا النصّ موازنة بين العدّ الحقيقي والعدّ المبالَغ فيه، وبيانٌ لكيفية استعمال النقّاد الإحصاءَ في الترجيح.

ومن أوضح نماذج هذا الإحصاء النقدي: ما نقله المزّي في ترجمة عبد الرحمن بن مهدي[2]، قال: «اخْتَلَفَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَوَكِيعٌ[3] فِي نَحْوٍ مِنْ خَمْسِينَ حَدِيثًا مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ[4]، فَنَظَرْنَا فَإِذَا عَامَّةُ الصَّوَابِ فِي يَدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ»[5].

وأكَّد هذا الإحصاء الإمام أحمد بن حنبل (رحمه الله) فيما سأله عنه ابنه صالح، قال: «عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَقَلُّ سَقَطًا مِنْ وَكِيعٍ فِي سُفْيَانَ، قَدْ خَالَفَ وَكِيعٌ فِي سِتِّينَ حَدِيثًا مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ، وَكَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَجِيءُ بِهَا عَلَى أَلْفَاظِهَا، وَهُوَ أَكْثَرُ عَدَدًا لِشُيُوخِ سُفْيَانَ مِنْ وَكِيعٍ، وَرَوَى وَكِيعٌ عَنْ خَمْسِينَ شَيْخًا لَمْ يَرْوِ عَنْهُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ»[6].

ففي هذا النصّ النفيس عدّة إحصاءات: الأول: مخالفة وكيع لعبد الرحمن في ستين حديثًا. الثاني: عدُّ الشيوخ الذين روى عنهم كل واحد منهما. الثالث: رواية وكيع عن خمسين شيخًا لم يرو عنهم عبد الرحمن. وهذا من أعمق نماذج الإحصاء التطبيقي في النقد الحديثي.

ومن طريف ما يَدخل في الإحصاء: قول معمر بن راشد فيما رواه عنه عبد الرزاق، وأورده المزّي في ترجمة طلحة بن عمرو المكي: «اجْتَمَعْتُ أَنَا وَشُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ وَابْنُ جُرَيْجٍ، فَقَدِمَ عَلَيْنَا شَيْخٌ، فَأَمْلَى عَلَيْنَا أَرْبَعَةَ آلَافِ حَدِيثٍ عَنْ ظَهْرِ الْقَلْبِ، فَمَا أَخْطَأَ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ، لَمْ يَكُنِ الْخَطَأُ مِنَّا وَلَا مِنْهُ، إِنَّمَا كَانَ مِمَّنْ فَوْقُ»، قال: «وَكَانَ الرَّجُلُ طَلْحَةَ بْنَ عَمْرٍو»[7].

ففي هذا النصّ تطبيق إحصائي دقيق: أربعة آلاف حديث، اثنان منها خطأ، فالنسبة إذًا اثنان من أربعة آلاف، أي نصفٌ في الألف. وهذا حساب دقيق جاء على لسان معمر، وبمحضر أئمة كبار: شعبة وسفيان الثوري وابن جريج، مما يدلّ على أن الإحصاء العددي كان منهجًا متَّبعًا في عصرهم؛ على أن حفظ الراوي وحده لا يكفي في توثيقه، فطلحة بن عمرو هذا ضعَّفه النقّاد من جهة أخرى.

---

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج9، ص382.

(2) عبد الرحمن بن مهدي، أبو سعيد العنبري البصري (135-198هـ)، إمام حافظ ناقد، قرين يحيى القطّان وأحمد. ينظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج1، ص300.

(3) وكيع بن الجراح، أبو سفيان الكوفي (129-197هـ)، إمام حافظ، شيخ الإمام أحمد. ينظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج1، ص288.

(4) سفيان بن سعيد الثوري، أبو عبد الله الكوفي (97-161هـ)، أمير المؤمنين في الحديث، إمام علم العلل في عصره. ينظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج1، ص203.

(5) المزي، تهذيب الكمال، ج17، ص437.

(6) المزي، تهذيب الكمال، ج17، ص437.

(7) المزي، تهذيب الكمال، ج13، ص430.

ومن أنصع الأمثلة على الامتحان الإحصائي المنظَّم عند المحدِّثين: قصة امتحان البغداديين للإمام البخاري لمّا قدم عليهم؛ فقد روى الخطيب البغدادي أن أصحاب الحديث لمّا سمعوا بقدومه اجتمعوا، «وَعَمَدُوا إِلَى مِائَةِ حَدِيثٍ فَقَلَبُوا مُتُونَهَا وَأَسَانِيدَهَا، وَجَعَلُوا مَتْنَ هَذَا الإِسْنَادِ لِإِسْنَادٍ آخَرَ، وَإِسْنَادَ هَذَا الْمَتْنِ لِمَتْنٍ آخَرَ، وَدَفَعُوا إِلَى عَشَرَةِ أَنْفُسٍ، إِلَى كُلِّ رَجُلٍ عَشَرَةَ أَحَادِيثَ، وَأَمَرُوهُمْ إِذَا حَضَرُوا الْمَجْلِسَ يُلْقُونَ ذَلِكَ عَلَى الْبُخَارِيِّ»، فألقَوها عليه واحدًا بعد واحد وهو يقول: لا أعرفه، فلمّا فرغوا التفت إليهم فردَّ «كُلَّ مَتْنٍ إِلَى إِسْنَادِهِ، وَكُلَّ إِسْنَادٍ إِلَى مَتْنِهِ» على الولاء حتى أتى على المائة كلِّها، «فَأَقَرَّ لَهُ النَّاسُ بِالْحِفْظِ وَأَذْعَنُوا لَهُ بِالْفَضْلِ»[1].

وهذا الامتحان قائم على هندسة عددية دقيقة: مائة حديث مقلوبة، وُزِّعت على عشرة ممتحنين، لكل واحد منهم عشرة أحاديث؛ فكان معيار الحكم على حفظ الراوي معيارًا إحصائيًّا صِرفًا: أن يستوفي ردَّ المائة كلِّها إلى أصولها من غير خطأ في واحد منها. فدلّ ذلك على أن النقّاد اتخذوا الإحصاء العددي أداةَ اختبارٍ وقياسٍ للضبط والحفظ، لا مجرَّد وصف عارض.

4. تطبيقات الإحصاء العددي في خدمة المتون والرواة

1.4. إحصاء مرويات الصحابة:

من أبرز تطبيقات الإحصاء العددي: إحصاء مرويات كبار الصحابة. وقد تولَّى ذلك جماعةٌ من الحفّاظ، أشهرهم الإمام بقيّ بن مخلد القرطبي[2] (ت 276هـ) في مسنده، الذي رتَّبه على مسانيد الصحابة.

قال أبو الحسن الأردبيلي التبريزي في الكافي في علوم الحديث: «أَكْثَرُ الصَّحَابَةِ (ﷺ) حَدِيثًا: أَبُو هُرَيْرَةَ، وَابْنُ عُمَرَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَعَائِشَةُ، وَأَنَسٌ (ﷺ). وَأَكْثَرُ هَؤُلَاءِ أَبُو هُرَيْرَةَ، فَإِنَّهُ عَلَى مَا رُوِّينَا فِي جُزْءٍ مِنْ تَخْرِيجِ ابْنِ مَخْلَدٍ الأَنْدَلُسِيِّ خَمْسَةُ آلَافِ حَدِيثٍ وَثَلَاثُ مِئَةٍ وَأَرْبَعَةٌ وَسَبْعُونَ حَدِيثًا. ثُمَّ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ، فَإِنَّهُ رَوَى أَلْفَيْ حَدِيثٍ وَسِتَّ مِئَةٍ وَثَلَاثِينَ حَدِيثًا. ثُمَّ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، فَإِنَّهُ رَوَى أَلْفَيْ حَدِيثٍ وَمِائَتَيْ حَدِيثٍ وَسِتَّةً وَثَمَانِينَ حَدِيثًا»[3].

ويظهر من هذا النصّ أنّ الإحصاء العددي بلغ من الدقّة أن أحصى مرويات كلّ صحابي إحصاءً تفصيليًّا. ومن دلالاته: الأول: ضبط حجم مرويات السنّة. الثاني: ترتيب الصحابة بحسب الكثرة. الثالث: التمكين من المقارنة الإحصائية بين الرواة.

---

(1) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج2، ص340-341.

(2) بقيّ بن مخلد القرطبي الأندلسي، أبو عبد الرحمن (201-276هـ)، إمام أهل الأندلس في الحديث، صاحب المسند الكبير الذي رتَّبه على أسماء الصحابة. ينظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج2، ص629.

(3) الأردبيلي التبريزي، الكافي في علوم الحديث، ص698.

2.4. إحصاء مرويات المقلِّين من الصحابة والتابعين والرواة:

ولم يقتصر الإحصاء على المكثرين من الصحابة، بل امتدّ إلى المقلِّين منهم، وإلى التابعين ومن بعدهم من الرواة. ومن نماذج ذلك ما نقله المزّي في ترجمة الصحابي أبي أيوب الأنصاري (ﷺ) عن ابن البرقي: «حُفِظَ عَنْهُ نَحْوٌ مِنْ خَمْسِينَ حَدِيثًا»[1]. وفي تهذيب الكمال نظائر كثيرة لذلك، فيقول النقّاد في الراوي: «له نحو من عشرين حديثًا»، أو «له ثلاثة أحاديث»، أو «روى أربعة أحاديث»، وغير ذلك.

ومن النماذج النادرة في الدقة الإحصائية: ما رواه ابن عدي، ونقله عنه المزّي، عن محمد بن المنهال الضرير أنه قال لأبي داود الطيالسي: «سَمِعْتَ مِن ابْنِ عَوْنٍ شَيْئًا؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: كَمْ؟ قَالَ: عِشْرُونَ حَدِيثًا وَنَيِّفٌ. قُلْتُ: عُدَّهَا عَلَيَّ. فَعَدَّهَا كُلَّهَا، فَإِذَا هِيَ أَحَادِيثُ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ مَا خَلَا وَاحِدًا لَهُ مَا أَعْرِفُهُ»[2].

فهذا تطبيق نقدي إحصائي رفيع: عدُّ الأحاديث، ثم تمييز ما هو لشيخ من غيره؛ فأصاب الطيالسي في إثبات السماع من ابن عون، لكنه أخطأ في نسبة الأحاديث إليه، فهي في الحقيقة أحاديث يزيد بن زريع، إلا حديثًا واحدًا. وهذا من غاية الدقة في النقد بالإحصاء.

3.4. إحصاء الزوائد والأبدال:

أفاد المحدِّثون من الإحصاء العددي في تأليف كتب الزوائد[3]. ومن أشهر هذه المصنّفات: مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه للبوصيري[4]، ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي[5]. وكلّها مبنيّةٌ على الإحصاء العددي للأحاديث.

4.4. إحصاء الموضوعات والمختلِطين والمدلِّسين:

من تطبيقات الإحصاء العددي أيضًا: تأليف الكتب الجامعة لطوائف من الرواة بحسب أحوالهم. فالحافظ ابن الكيّال[6] الشافعي (ت 939هـ) جمع في كتابه (الكواكب النيرات في معرفة من اختلط[7] من الرواة الثقات) ثلاثةً وخمسين راويًا اختلطوا. والحافظ سبط ابن العجمي[8] (ت 841هـ) في (الاغتباط بمعرفة من رُمي من الرواة بالاختلاط) جمع طائفةً قريبةً من ذلك. وهكذا في كتب المدلِّسين[9] والموضوعات.

---

(1) المزي، تهذيب الكمال، ج8، ص67.

(2) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج4، ص276؛ المزي، تهذيب الكمال، ج11، ص407.

(3) علم الزوائد: علم يُعنى بحصر ما زاد كتابٌ على آخر من الأحاديث، ومن أهم مؤلفاته: إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة لابن حجر، ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي.

(4) البوصيري: شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل، أبو العباس (762-840هـ)، حافظ مصري.

(5) الهيثمي: نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان (735-807هـ)، حافظ مصري.

(6) ابن الكيّال: محمد بن أحمد بن أبي بكر الشافعي (ت 939هـ)، فقيه محدّث دمشقي.

(7) الاختلاط عند المحدّثين: فساد العقل أو الذاكرة بعد ضبط وحفظ، يُصيب الراوي بسبب كبر السن أو مصيبة.

(8) سبط ابن العجمي: إبراهيم بن محمد بن خليل، أبو الوفا الطرابلسي ثم الحلبي (753-841هـ)، حافظ ناقد.

(9) التدليس عند المحدّثين: أن يروي الراوي عن شيخه ما لم يسمعه منه بصيغة توهم السماع.

5. أثر الإحصاء العددي وثمراته

1.5. أثره في تحرير الحكم على الراوي:

للإحصاء العددي أثرٌ مباشرٌ في تحرير الحكم على الراوي؛ فإذا أحصى الناقد الأحاديث التي أصاب فيها الراوي وأخطأ فيها، تمكَّن من الحكم عليه بدقَّة. ومن ذلك ما تقدَّم في كلام إبراهيم الجوهري في الطيالسي وتعقُّب الذهبي له، وما تقدَّم في كلام الإمام أحمد في عبد الرحمن بن مهدي ووكيع؛ فهذه الإحصاءات تُحرِّر الحكم وتُجلِّي الترجيح بين الرواة.

2.5. أثره في تحرير الحكم على الحديث:

وللإحصاء العددي أثرٌ مباشرٌ في تحرير الحكم على الحديث؛ فإذا أحصى الناقد طُرُق الحديث وعَدَّ متابعاته وشواهده، تمكَّن من الحكم بصحّته أو ضعفه على بصيرة. ومن ذلك ما يقع كثيرًا في كتب التخريج من قول النقّاد: «حَدِيثٌ صَحِيحٌ، لَهُ مِنَ الطُّرُقِ كَذَا»، أو: «ضَعِيفٌ، تَفَرَّدَ بِهِ فُلَانٌ، وَلَا مُتَابِعَ لَهُ».

ومن أظهر الأمثلة التطبيقية لذلك: بناء مفهوم «المتواتر»، وهو أعلى مراتب القبول، على العدّ المجرَّد؛ فحديث: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» حكم له الحفّاظ بالتواتر استنادًا إلى إحصاء رواته من الصحابة؛ قال ابن الصلاح: رواه اثنان وستون من الصحابة، وقال غيره: رواه أكثر من مائة نفس، ونقل النووي أنه رواه نحو مائتين، وحرَّر الحافظ العراقي أن الوارد بهذا المتن بعينه روايةُ بضعة وسبعين صحابيًّا، وسردهم واحدًا واحدًا مع عزو رواية كلّ واحد منهم إلى مخرّجها[1]. فالحكم لهذا الحديث بأرفع درجات الثبوت إنما هو ثمرة عملية عدٍّ وإحصاءٍ خالصة.

ومن ذلك أيضًا: بناء حدِّ «الحسن» عند الترمذي على تعدُّد المخارج، قال في العلل الصغير: «كُلُّ حَدِيثٍ يُرْوَى لَا يَكُونُ فِي إِسْنَادِهِ مَنْ يُتَّهَمُ بِالْكَذِبِ، وَلَا يَكُونُ الْحَدِيثُ شَاذًّا، وَيُرْوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ نَحْوُ ذَلِكَ، فَهُوَ عِنْدَنَا حَدِيثٌ حَسَنٌ»[2]. فقوله: «يُروى من غير وجه» قيدٌ عدديٌّ صريح يجعل إحصاء الطرق ركنًا في الحكم؛ وعلى هذا الأصل جرى عمل المحدِّثين في تقوية الحديث بمجموع طرقه إذا لم يشتدّ ضعفها، وفي الحكم عليه بالضعف إذا تفرَّد به من لا يحتمل تفرُّده ولم يُوجَد له متابع ولا شاهد بعد الاستقصاء.

3.5. أثره في كشف العلل الخفيّة:

إذا قارن الناقد بين طرق الحديث وأحصى الرواة، وميَّز الراوي الذي تفرَّد بزيادةٍ أو لفظة، أمكنه أن يكشف عللًا خفيّةً لا يدركها إلا أئمة هذا الفنّ[3]. وهذا ما أنضج علم العلل في صورته المكتملة عند الدارقطني وأبي حاتم الرازي وأبي زرعة[4] وغيرهم.

---

(1) السيوطي، تدريب الراوي، ج2، ص627-628.

(2) الترمذي، العلل الصغير (بآخر الجامع الكبير)، ج6، ص481.

(3) علم العلل: علم يُعنى بكشف الأسباب الخفية الطارئة على الحديث الذي ظاهره الصحة، تقدح في صحته.

(4) أبو زرعة الرازي: عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد القرشي (200-264هـ)، الإمام الحافظ الناقد، صاحب أبي حاتم. ينظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج2، ص557.

وقد نصَّ الإمام مسلم على هذا المسلك العددي في كتابه «التمييز»، وعقد فيه تراجم كاشفة عن منهجه، منها قوله: «ذِكْرُ رِوَايَةٍ فَاسِدَةٍ بَيَّنَ خَطَأَهَا بِخِلَافِ الْجَمَاعَةِ مِنَ الْحُفَّاظِ»[1]؛ فمدار الكشف عن الخطأ عنده: جمعُ الروايات، وموازنةُ رواية الفرد برواية الجماعة الذين هم أكثر عددًا وأثبت حفظًا.

ومن التطبيقات الصريحة لذلك: صنيع الدارقطني في «العلل»؛ ومثاله ما ذكره في حديث الأعرابي الذي أفطر في رمضان، فقد رواه بعض الرواة عن الزهري بذكر «التخيير» بين خصال الكفّارة مع إبهام سبب الفطر، فأعلَّ الدارقطني هذه الرواية بقوله: «وَرَوَاهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَكْثَرُ مِنْهُمْ عَدَدًا بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَقَالُوا فِيهِ: أَنَّ فِطْرَهُ كَانَ بِجِمَاعٍ، وَأَنَّ النَّبِيَّ (ﷺ) أَمَرَهُ أَنْ يَعْتِقَ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَطْعَمَ»[2]؛ فرجَّح رواية الجماعة المصرّحة بترتيب الكفّارة وتعيين سبب الفطر، وبنى الترجيح على كثرة العدد بنصّ عبارته.

فالموازنة العددية بين الرواة، كثرةً وقلةً، هي الميزان الذي انكشفت به هذه العلة الخفية؛ إذ ظاهرُ إسناد الرواية المرجوحة الصحةُ، ولولا جمع الطرق وإحصاء رواة كل وجه لما تبيَّن وهمُها. وعلى هذا المنوال تجري أحكام أئمة العلل: يجمعون الطرق، ويعدُّون الرواة في كل وجه، ثم يحكمون للأكثر عددًا والأقوى حفظًا، إلا أن تحتفَّ بالرواية قرائن تصرف عن ذلك؛ فليس العدد عندهم قاعدة صمّاء، بل قرينة كبرى تنضمّ إليها قرائن الحفظ والملازمة والاختصاص.

4.5. أثره في الحكم الكلّي على أبواب لم يصح فيها شيء:

من أدقّ ثمرات الإحصاء العددي عند النقّاد: تلك الأحكام الكليّة المستغرِقة التي يُطلقونها على أبوابٍ من أبواب الدين بتمامها، كقولهم: «لا يصح في هذا الباب شيء»؛ فإن هذا الحكم لا يستقيم إلا بعد استقراءٍ تامٍّ لكل ما رُوي في الباب، وإحصاءٍ لأفراد أحاديثه، وسبرٍ لطرق كل حديث منها طريقًا طريقًا؛ فهو في حقيقته حاصلُ عمليةٍ إحصائيةٍ استغرقت مرويات الباب كلَّه.

وقد أفرد الحافظ ابن قيّم الجوزية في كتابه «المنار المنيف» فصولًا كثيرة على هذا النمط؛ فقال في فصل منها: «وَمِنْهَا: أَحَادِيثُ الْعَقْلِ كُلُّهَا كَذِبٌ»، ثم ساق أمثلتها، ونقل عن الخطيب بسنده قول الدارقطني: «إِنَّ كِتَابَ الْعَقْلِ وَضَعَهُ أَرْبَعَةٌ»، يعني تتابُعَ الوضّاعين على سرقته وتركيب أسانيد جديدة له، ثم ختم الفصل بقول أبي الفتح الأزدي: «لَا يَصِحُّ فِي الْعَقْلِ حَدِيثٌ، قَالَهُ أَبُو جَعْفَرٍ الْعُقَيْلِيُّ وَأَبُو حَاتِمِ بْنُ حِبَّانَ»[3]. وقال في فصل آخر: «الأَحَادِيثُ الَّتِي يُذْكَرُ فِيهَا الْخَضِرُ وَحَيَاتُهُ كُلُّهَا كَذِبٌ، وَلَا يَصِحُّ فِي حَيَاتِهِ حَدِيثٌ وَاحِدٌ»[4].

(1) مسلم بن الحجاج، التمييز، ص211.

(2) الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ج10، ص224-225.

(3) ابن قيم الجوزية، المنار المنيف، ص66-67.

(4) ابن قيم الجوزية، المنار المنيف، ص67.

فتأمَّل كيف اجتمع لإطلاق هذا الحكم الكلّي إحصاءان: إحصاءُ أفراد أحاديث الباب حتى تستغرقها الدراسة، وإحصاءُ طرق كل حديث منها حتى يتبيَّن وَهاؤها. وقد تتابع العلماء قبل ابن القيم وبعده على هذا المسلك؛ تجده عند الترمذي والعقيلي وابن الجوزي وغيرهم في قولهم: «لا يصح في الباب شيء»، وكلُّها فروع عن الاستقراء العددي التام الذي أصَّله النقّاد المتقدِّمون، وبه تُحمى أبواب الدين من أن يدخل فيها ما ليس منها.

5.5. أثره في إفادة الباحث المعاصر والذكاء الاصطناعي:

يَفتح المنهج الإحصائي العددي عند المحدِّثين بابًا واسعًا للاستفادة في الدراسات الحديثية الرقمية المعاصرة؛ فقواعد البيانات الحديثية الحاسوبية، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في خدمة السنة، إنما تقوم في جوهرها على المنهج الإحصائي. فإذا غُذّيت بمنهج المتقدِّمين الإحصائي، أمكنها أن تحلِّل الأسانيد، وتُحصي التفرُّدات، وتكشف العلل، وتقيس درجة إصابة الرواة وخطئهم، مما يخدم السنّة خدمة عظيمة.

6. خاتمة

بعد هذه الجولة في المنهج الإحصائي العددي عند نقّاد الحديث، يمكن تسجيل أبرز النتائج والتوصيات:

1.6. أبرز النتائج:

أولًا: أن المنهج الإحصائي العددي حضر بقوّةٍ عند نقّاد الحديث المتقدِّمين، قبل أن يُعرف الإحصاء علمًا مستقلًّا. ثانيًا: أن هذا المنهج شَمِلَ نقد الأسانيد والرواة والمتون. ثالثًا: أن نصّ علي بن المديني «نَظَرْتُ فَإِذَا الإِسْنَادُ يَدُورُ عَلَى سِتَّةٍ» من أبرز نماذج المنهج الإحصائي. رابعًا: أن إحصاء بقيّ بن مخلد لمرويات الصحابة (5374 لأبي هريرة، و2630 لابن عمر، و2286 لأنس) من أبدع تطبيقات الإحصاء العددي في خدمة السنة. خامسًا: أن مخالفة وكيع لعبد الرحمن بن مهدي في ستين حديثًا من حديث الثوري نموذجٌ نفيس في إحصاء الخطأ والإصابة. سادسًا: أن قول إبراهيم الجوهري في أبي داود الطيالسي «أَخْطَأَ فِي أَلْفِ حَدِيثٍ» وتعقُّب الذهبي له يكشف عمق المنهج الإحصائي وتفاوته بين النقّاد. سابعًا: أن من أدقّ ثمرات الإحصاء العددي التامّ الحكمَ الكليَّ على أبوابٍ بتمامها بأنه لا يصح فيها شيء، كما صنع ابن القيم في المنار المنيف في أحاديث فضل العقل وغيرها. ثامنًا: أن المنهج الإحصائي عند المحدِّثين أصلٌ معتبَر يُمكن الإفادة منه في الدراسات الحديثية الرقمية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

2.6. أبرز التوصيات:

أولًا: إفراد دراسات تطبيقية تستقرئ كل نوع من أنواع الإحصاء العددي عند المحدِّثين بدراسة مستقلَّة. ثانيًا: تأليف معجم لمصطلحات الإحصاء العددي عند النقّاد، يُحرِّر دلالات العبارات الشائعة. ثالثًا: ربط المنهج الإحصائي عند المحدِّثين بتطبيقات الذكاء الاصطناعي في خدمة السنة، لإثراء النماذج

الذكية بمنهج النقّاد. رابعًا: إدراج مادة الإحصاء العددي في مقررات علوم الحديث في الجامعات الشرعية. خامسًا: تأهيل طلبة العلم على هذا المنهج بوصفه أداةً نقديةً موضوعيةً تخدم السنّة.

7. قائمة المراجع

- الأردبيلي التبريزي، علي بن عبد الله. (د. ت). الكافي في علوم الحديث.
- البوصيري، أحمد بن أبي بكر. (د. ت). مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه. بيروت: دار العربية.
- الترمذي، محمد بن عيسى. (2009). الجامع الكبير (سنن الترمذي)، ومعه العلل الصغير. تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين. بيروت: مؤسسة الرسالة العالمية.
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. (2002). تاريخ بغداد. تحقيق: بشار عواد معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- الدارقطني، علي بن عمر. (1985). العلل الواردة في الأحاديث النبوية. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. الرياض: دار طيبة.
- الذهبي، محمد بن أحمد. (1405هـ). سير أعلام النبلاء. تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الذهبي، محمد بن أحمد. (1417هـ). تذكرة الحفاظ. بيروت: دار الكتب العلمية.
- سبط ابن العجمي، إبراهيم بن محمد. (1988). الاغتباط بمعرفة من رُمي من الرواة بالاختلاط. تحقيق: علاء الدين علي رضا. القاهرة: دار الحديث.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (د. ت). تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي. الرياض: دار طيبة.
- ابن عدي، عبد الله بن عدي الجرجاني. (1997). الكامل في ضعفاء الرجال. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر. (1403هـ). المنار المنيف في الصحيح والضعيف. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية.
- ابن الكيّال، محمد بن أحمد. (1981). الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات. تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي. بيروت: دار المأمون.
- المزّي، يوسف بن عبد الرحمن. (1980). تهذيب الكمال في أسماء الرجال. تحقيق: بشار عواد معروف. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- مسلم بن الحجاج. (1410هـ). التمييز. تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي. الرياض: مكتبة الكوثر.
- ابن منظور، محمد بن مكرم. (د. ت). لسان العرب. بيروت: دار صادر.
- الهيثمي، علي بن أبي بكر. (1994). مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. القاهرة: مكتبة القدسي.

8. Bibliography List

- Al-Ardabīlī al-Tabrīzī, ʿAlī ibn ʿAbd Allāh. (n.d.). Al-Kāfī fī ʿulūm al-ḥadīth [The sufficient book in the sciences of hadith].
- Al-Būṣīrī, Aḥmad ibn Abī Bakr. (n.d.). Miṣbāḥ al-zujāja fī zawāʾid Ibn Māja [The lamp of the glass: the additional hadiths of Ibn Māja]. Beirut: Dār al-ʿArabiyya.
- Al-Dāraquṭnī, ʿAlī ibn ʿUmar. (1985). Al-ʿIlal al-wārida fī al-aḥādīth al-nabawiyya [The hidden defects found in the Prophetic hadiths] (M. R. Zayn Allāh al-Salafī, Ed.). Riyadh: Dār Ṭayba.
- Al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad. (1405 AH). Siyar aʿlām al-nubalāʾ [Biographies of the eminent nobles] (Sh. al-Arnaʾūṭ et al., Eds.). Beirut: Muʾassasat al-Risāla.
- Al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad. (1417 AH). Tadhkirat al-ḥuffāẓ [The memorial of the hadith masters]. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya.
- Al-Haythamī, ʿAlī ibn Abī Bakr. (1994). Majmaʿ al-zawāʾid wa-manbaʿ al-fawāʾid [The compendium of additional hadiths and source of benefits]. Cairo: Maktabat al-Qudsī.
- Al-Khaṭīb al-Baghdādī, Aḥmad ibn ʿAlī. (2002). Tārīkh Baghdād [The history of Baghdad] (B. ʿA. Maʿrūf, Ed.). Beirut: Dār al-Gharb al-Islāmī.
- Al-Mizzī, Yūsuf ibn ʿAbd al-Raḥmān. (1980). Tahdhīb al-Kamāl fī asmāʾ al-rijāl [The refinement of "al-Kamāl" on the names of narrators] (B. ʿA. Maʿrūf, Ed.). Beirut: Muʾassasat al-Risāla.
- Al-Suyūṭī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. (n.d.). Tadrīb al-rāwī fī sharḥ Taqrīb al-Nawāwī [Training the narrator: a commentary on al-Nawawī's Taqrīb] (A. Q. N. M. al-Fāryābī, Ed.). Riyadh: Dār Ṭayba.
- Al-Tirmidhī, Muḥammad ibn ʿĪsā. (2009). Al-Jāmiʿ al-kabīr (Sunan al-Tirmidhī), with al-ʿIlal al-ṣaghīr [The great collection, with the short book of hidden defects] (Sh. al-Arnaʾūṭ et al., Eds.). Beirut: Muʾassasat al-Risāla al-ʿĀlamiyya.
- Ibn al-Kayyāl, Muḥammad ibn Aḥmad. (1981). Al-Kawākib al-nayyirāt fī maʿrifat man ikhtalaṭa min al-ruwāt al-thiqāt [The luminous stars: on the trustworthy narrators whose memory deteriorated] (ʿA. Q. ʿAbd Rabb al-Nabī, Ed.). Beirut: Dār al-Maʾmūn.
- Ibn Manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram. (n.d.). Lisān al-ʿArab [The tongue of the Arabs]. Beirut: Dār Ṣādir.
- Ibn Qayyim al-Jawziyya, Muḥammad ibn Abī Bakr. (1403 AH). Al-Manār al-munīf fī al-ṣaḥīḥ wa-l-ḍaʿīf [The lofty lighthouse on the authentic and the weak] (ʿA. F. Abū Ghudda, Ed.). Aleppo: Maktab al-Maṭbūʿāt al-Islāmiyya.

- Ibn ʿAdī, ʿAbd Allāh ibn ʿAdī al-Jurjānī. (1997). Al-Kāmil fī ḍuʿafāʾ al-rijāl [The complete book on weak narrators] (ʿĀ. A. ʿAbd al-Mawjūd & ʿA. M. Muʿawwaḍ, Eds.). Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya.
- Muslim ibn al-Ḥajjāj. (1410 AH). Al-Tamyīz [The discernment] (M. M. al-Aʿẓamī, Ed.). Riyadh: Maktabat al-Kawthar.
- Sibṭ Ibn al-ʿAjamī, Ibrāhīm ibn Muḥammad. (1988). Al-Ightibāṭ bi-maʿrifat man rumiya min al-ruwāt bi-l-ikhtilāṭ [The delight in knowing the narrators accused of memory deterioration] (ʿA. ʿA. Riḍā, Ed.). Cairo: Dār al-Ḥadīth.